PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Radio & Television**
DATE:	**13-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**National Council for Human Rights offer its suggestions concerning the health insurance draft law**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Staff Report**

«القومى لحقوق الإنسان» يقدم مقترحاته على مشروع قانون التأمين الصحى

قدم المجلس القومى لحقوق الإنسان إلى الحكومة مذكرة تتضمن تعديلاته المقترحة على مشروع قانون التأمين الصحى الجديد، الذى ستسلمه الحكومة إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره، وتضمنت مذكرة المجلس القومى لحقوق الإنسان سبع ملاحظات ومقترحات، هي: ضرورة النص بوضوح على طبيعة الهيئة العامة للتأمين الصحى كهيئة خدمية غير ربحية، وضرورة الفصل بين التمويل وتقديم الخدمة، وتبعية إدارات التمويل والخدمة والرقابة لمجلس الوزراء، الأمر الذى قد يعوق تطبيق فكرة فصل التمويل عن الخدمة عن الرقابة.

إلغاء المادة الخاصة بجواز تعديل قيمة الاشتراكات والمساهمات فى حالة حدوث عجز فى ميزانية التأمين الصحى، وامكانية فرض رسوم عند إجراء التحاليل والاشاعات، وبالتالى فيزيد ما يدفعه المواطن عن الاشتراكات (التى تدفع وحدها حاليا) إلى اشتراكات ومساهمات، وهى الدفع مقابل كل خدمة فى العيادة الخارجية.

يجب وضع تعريف لـ"غير القادرين" بالقانون، والاستناد فى هذا الشأن على تعريف وزارة التضامن الاجتماعى لغير القادرين، والتى تعدهم "من يتلقون إعانة من الضمان الاجتماعى"، وبالطبع لا يمثل هؤلاء سوى نسبة محدودة من غير القادرين.

وانتقدت مذكرة المجلس توسع مشروع القانون فى وعاء الأجر الخاضع للاشتراك ولم يكتف بالأجر المنصوص عليه فى جداول التوظيف أو الفقر، وانما تم مده الى الحوافز والبدلات والعمولات مع الأخذ فى الإعتبار أيه زيادات تطرأ على الأجر مستقبلاً وهو ١٪ من الأجر.